

بحار الأنوار

[486] لارجمك، ثم تناول الاسهم من عمامته فكسرها، وخالد ساكت لا يرد عليه طنا أن ذلك عن أمر أبي بكر ورأيه، فلما دخل على (1) أبي بكر وحدثه صدقه (2) فيما حكاه وقبل عذره، فكان عمر يحرض (3) أبا بكر على خالد ويشير عليه أن يقتص منه بدم مالك، فقال أبو بكر: أيها (4) يا عمر! ما هو بأول من أخطأ! فرفع لسانك عنه (5)! ثم ودى مالكا من بيت مال المسلمين، انتهى. فقوله ما هو بأول من أخطأ!.. صريح في أنه كان مخطئا في زعمه أيضا، وأما تصديقه وقبول عذره فكان للاغراض الدنيوية، وإلا فالتنافي بينه وبين قوله: ما هو بأول من أخطأ، وأداء دية مالك من بيت المال (6) واضح. وبالجمله، لم ينقل أحد من أرباب السير أن أبا بكر أنكر خطأ خالد، وإنما ذكروا أنه قال: لا أغمد سيفاً سله إلا على الكفار (7)، قيل: وذلك - على تقدير صحته - ليس إلا تمسكا بخبر موضع روه مرسل عن أبي هريرة الكذاب أن النبي صلى الله عليه وآله قال: نعم عبد الله، خالد سيف من سيوف الله. وروى ذلك في خبر طويل يلوح من صدره إلى عجزه آثار الوضع (8)، والظاهر أنه ليس غرضه التمسك بالخبر، بل إنما جعله سيفاً سله (9) على الكافر لمعاونته له على التسلط على الاخيار. (1) خط على كلمة: على، في (س)، وكتب عليها:

كذا. وفي المصدر بدلا منها: إلى. (2) لا توجد كلمة: صدقه، في (س). (3) في شرح النهج: يحرض - بالضاد المعجمة -. (4) قال في الصحاح 6 / 2226: ايه: اسم سمي به الفعل.. فإذا أسكته وكففته قلت: إيهنا وإذا أردت التبعية قلت: أيها - بفتح الهمزة - بمعنى هيهات. (5) في (س): عنهم. (6) كما ذكره ابن الاثير في كامله 2 / 359.. (7) انظر مثلاً: الكامل في التاريخ لابن الاثير 2 / 359، وتاريخ الطبري 3 / 279، وغيرهما. (8) وجاء في مثل الكامل في التاريخ لابن الاثير 3 / 359، وتاريخ الطبري 3 / 279، ويوجد في صحيح البخاري ومسلم، كما حكاه عنهما في كتاب الصراط المستقيم.. (9) نسخة في (ك): سلطه، بدلا من: سله.